

الفصل الثاني

التشخيص السيكومتري

١. مقدمة

يتمثل حقل المهام الأساسي للتشخيص النفسي بشكل عام في تطوير الأدوات المعيرة (كالاختبارات والاستبيانات... الخ) من أجل العمل التشخيصي. وهنا يتم التأكيد أنه لا بد لهذه الأدوات من أن تكون قادرة على استخلاص الفروق الفردية المنتظمة بين الأفراد بشكل دقيق، وتصف الأهداف التي توجه عملية تطوير الطرق التشخيصية التصورات الأساسية النظرية في بناء أدوات التشخيص النفسي. وتستند هذه التصورات الأساسية عملياً إلى الهدف (ما الذي يتم قياسه؟) ومحكات الجودة (كيف أتعرف على الأدوات "الجيدة"؟) وطريقة التصميم (كيف أنصرف إذا ما أردت تصميم أداة جديدة؟).

تطورت نظرية الاختبارات إلى علم على درجة عالية من الرياضيات، لم تعد مفهومة إلا لدى عدد قليل من المتخصصين. ولنظرية الاختبارات علاقة بالقياس والإحصاء والرياضيات.

والسؤال المطروح: لماذا نحتاج إلى نظرية الاختبارات عموماً؟ (Moosbrugger & Kelava, 2007)

تنبع الإجابة عن السؤال من المطالب المتمثلة في أنه لا بد للاختبارات كأدوات أساسية في التشخيص أن توصلنا لنتيجة نتمكن بالاستناد إليها من اتخاذ قرارات صالحة وصادقة وعادلة. ومن ثم فلا بد من أن يمتلك المتخصص النفسي معرفة بالأسس النظرية العامة ونظرية الاختبارات تمكنه من تقويم الأساليب الاختبارية فيما يتعلق ببنائها وصلاحياتها وعدالتها بشكل مبرهن - مُسند - تخصصي موضوعي.

٢. قضايا نظرية

٢،١ نماذج تشخيص السمات مقابل تشخيص السلوك

٢،١،١ تشخيص السمات

تقوم الفرضيات الأساسية للتصورات النظرية حول السمات على أنه من الممكن وصف سلوك وخبرة الناس في صيغة "سمات Traits". (والسمات عبارة عن استعدادات لأنماط سلوكية معينة تظهر بشكل ثابت في المواقف المختلفة، وهي غير قابلة للملاحظة المباشرة. إنها عبارة عن أشكال ذهنية افتراضية مُصمَّمة، ومن ثم فهي عبارة عن بناءات لا يمكن استنتاجها إلا من التصرفات الظاهرة الملحوظة؛ فعندما نلاحظ مثلاً كيف يقوم الطفل بتخريب ألعابه ويضرب زملاءه وينعت شخصاً راشداً بكلمات نابية... الخ (كسلوك ملموس)، فإنه من المحتمل لنا أن نفكر عندئذ بسمة غير قابلة للملاحظة المباشرة، ألا وهي "العدوانية". وبعبارة أخرى: نحن نقوم وفق وجهات نظر محدَّدة بوصف تصرفات مختلفة جداً، قد لا تبدو مرتبطة ببعضها من حيث المجرى والأجزاء الجسدية المشاركة، ثم نقوم بترتيبها ضمن فئات أو طبقات نرى أنها تشترك مع بعضها بشيء مشترك، ونطلق على هذه الفئات التي نبنيها على هذا النحو تسمية "السمات"، ونقوم داخل الفئات، كالخوف أو الاجتماعية أو الاستعداد للضغط، أو الذكاء أو الانتباه، بعمل تدريج صريح بصورة أو بأخرى، وذلك وفق وجهات نظر التكرار والشدة؛ فمن يبيد مثلاً الكثير من التصرفات الملفتة للنظر وتكون هذه التصرفات على درجة كبيرة من الشدة نقول عنه أنه يمتلك درجة كبيرة من بروز السمة "الكامنة خلفها" التي نفكر فيها. وعليه فنحن نصف شخصاً ما بأنه "اجتماعي كلياً" والآخر بأنه "أقل اجتماعية" والثالث بأنه "شديد الاجتماعية"... الخ. ويرجع سبب اختصار التصرفات المعنية إلى صفة "الاختزالية والاقتصاد" في العلم؛ فلو وصف شخصاً ما لا نحتاج إلى ذكر الكثير من التصرفات المنفردة، كأن نقول يشعر بالهم والغم والعصبية والفشل والتوتر وعدم الراحة والتردد ويخفق قلبه ويتعرق، وإنما نكتفي بذكر الصفة المعنية: "القلق" على سبيل المثال.

وللتصرفات بالنسبة للسمات وظيفة "المؤشرات"، أي أنها على علاقة بها. ووفق هذه الرؤية فإن تصرفاتنا دلالة على سماتنا الشخصية، والعلاقة بينهما هي كعلاقة الدال بالمدلول. فالإنجازات "الجيدة" للطلاب في المدرسة و أنماط التعبير اللغوي المتقنة تدلنا على أن الطالب "ذكي"، والتدقيق الكبير على التفاصيل الصغيرة والترتيب الزائد عن الحد، والمبالغة في سلوكيات النظافة وغيرها تدلنا على أن الشخص "وسواسي". ويتم استخلاص المدلول من الدال عليه. ولكن هذا الاستخلاص ينبغي ألا يجيز لنا النظر للأول كسبب للثاني أي وفق مبدأ: سرق الجاني لأنه جاني، أو فلان يدخن لأنه مدخن، أو فلان يتصرف بعصبية لأنه عصبي، أو فلان يرسب لأنه كسول... الخ، فمثل هذا الاستنتاج هو نوع من الإسهاب لالزوم له، وذلك أنه في مثل هذه الحالة سيتحول ما لا يمكن استنتاجه إلا من السلوك إلى سبب لذلك الذي هو أساس للاستنتاج.

ووفق تصورات الشخصية القائمة على السمات فإن الطريق الحتمي للتنبؤ بالسلوك المستقبلي يكمن في أنه يمكن قياس السمات بدقة من خلال المقاييس المناسبة. وهنا يتم الافتراض أن الأشخاص يتصرفون في المواقف المختلفة طبقاً لدرجات بروز سماتهم. وعلى الرغم من أنه يتم الاعتراف بالظروف الموقفية إلا أن مقدار مساهمتها في تغيير السلوك أقل مقابل مساهمة السمات. فالدرجة العالية إلى حد ما في اختبار للقلق مثلاً ترجح أن الشخص يبدي سمة الخوف. ووفق هذه النتيجة يمكن التنبؤ بأنه سوف يستجيب "بقلق" ضمن ظروف أخرى لم يشملها الاختبار، فهو لن يلمس قطعة ما ولن يقفز من علو عشرة أمتار في المسبح على سبيل المثال. ويفترض للمهام (البنود) أو العادات السلوكية المستخدمة في قياس السمات المعنية مثل: "أتجنب الذهاب للحفلات" أو "أتولى القيادة في الرحلات" في استبيان للشخصية أن تكون ممثلة للسمة التي نريد قياسها؛ فإن لم يكن الحال كذلك فسوف يكون هناك شك بمصداقية الأداة. أما درجة بروز السمة فيتم استخلاصها من خلال مقارنة الشخص مع غيره (تشخيص مرجع إلى معيار)، ولهذا السبب يتم استخدام المعايير في اختبارات الشخصية والإنجاز.

إلا أن هناك حالات تتغير فيها التصرفات عبر الزمن، وترتبط بالموقف. ومن أجل وصف هذه الأنماط السلوكية يتم استخدام مفهوم "الحالة State". ومن الأمثلة على الحالات الانفعالات، كالخوف والسعادة والحزن والغضب... الخ، والحالات الذهنية كالتعب أو اليقظة أو التركيز... الخ، وحالات التوتر (التوتر مقابل الاسترخاء). ولا يعترف نموذج السمات بالحالات. إلا أن الحالات قد تكون مهمة في التشخيص بالنسبة إلى حالات معينة؛ ومثال ذلك: هل يمكن للخوف من الامتحان أن يكون واضحاً إلى درجة أن المعني يحتاج إلى مساعدة علاجية؟ ويمكن قياس نجاح العلاج وفق مدى انخفاض القلق من الامتحان في مجرى العلاج. ولقياس الحالات هناك استبيانات تقيس الوضع الانفعالي. ومع ذلك فإن فرضية "الحالات" لا تتناقض مع فرضية "السمات". فالسمات تختلف مفاهيمياً عن الحالات.

غير أن التشكيك بمصادقية مبدأ السمات يأتي من مصدر آخر، ألا وهو مبدأ السلوك المرتبط بالموقف. فتعريف السمات يقوم على مفهوم لها يُنظر فيه إلى السمات بشكل واسع - عريض - الأمر الذي يقلل من القيمة التنبؤية للسمات في مواقف محددة، ومثال ذلك: لتتخيل طفلين يتصفان بدرجة واضحة جداً من العدوانية (كسمة "عريضة")، أحدهما يستجيب بشكل عدواني متطرف عندما يريد الأطفال الآخرون اللعب معه؛ ولكنه يكون مسالماً عندما يؤنبه شخص راشد، والثاني بالعكس، أي يكون مسالماً عندما يريد الأطفال الآخرون اللعب معه، في حين يستجيب بعدوانية على تأنيب الشخص الراشد له. وبناء على ذلك ومن أجل التنبؤ بالسلوك فلا فائدة هنا من قياس العدوانية بصورة "عريضة" عبر مواقف كثيرة، وإنما بصورة نوعية (أو خاصة) جداً. وفي هذه الحالة فإن المطلوب هو قياس الاستعدادات السلوكية المرتبطة بالموقف. ويفترض هنا أن أعلى درجات الارتباط ستكون بين متغيرات التنبؤ (المؤشر indicator) والمحك في حال كان المؤشر والمحك متشابهين، أي إذا كان كلاهما خاصين أو عامين، أي الارتباط بين مقياس لقياس الخوف من العناكب والخوف الفعلي من العناكب، أو الارتباط بين اختبار الذكاء

الفصل الثاني

التشخيص السيكومتري

المصمم وفق مفهوم الذكاء العام و النجاح في الحياة. فإذا كان المطلوب التنبؤ بالسلوك في موقف نوعي فإن الأداة النوعية أفضل من الأداة العامة. فالخوف من الكلاب المقاس بمقياس الخوف من الكلاب (إن وجد مثل هذا المقياس) يتنبأ بالخوف من الكلاب بشكل أفضل من مقياس عام للقلق، وبالمقابل فإن المقياس العام للقلق مفيد للتنبؤ بالقلق في مواقف الحياة اليومية، ومن ثم فهو أكثر دقة من المقياس النوعي في هذا المجال.

وتؤيد الكثير من الدلائل الإمبريقية نموذج السمات، خاصة نموذج العوامل الخمسة الكبرى و مفهوم الذكاء العام، بالإضافة إلى الارتباط بين الكثير من المجالات السلوكية الأخرى كالارتباط بين الذكاء والنجاح المهني مثلاً، وثبات نسبة معامل الذكاء مع العمر... الخ.

٢,١,٢ تشخيص السلوك

يرى أصحاب المذهب السلوكي أننا لسنا بحاجة إلى سمات الشخصية لفهم السلوك، بل أن السلوك الذي يبديه الإنسان كاف بحد ذاته لفهم السلوك. ويتم التفريق بين الرؤية القائمة على السمات والرؤية القائمة على السلوك من خلال مفهومي المؤشرات والعينة Sings and Sample. إذ يرى أصحاب نظرية السمات أن السلوك هو مؤشرات أو علامات Sings للسمات الكامنة خلفه. فعندما يضرب يافع يافعاً آخر على سبيل المثال فإن هذا السلوك يشير إلى طبيعة خاصة لديه: أي إلى "العدوانية"، أما أصحاب النظرية السلوكية فلا يسألون عما يكمن خلف ذلك السلوك، وإنما يرون في هذا السلوك مثلاً أو عينة Sample لأنماط سلوكية مشابهة. وهؤلاء لديهم تفسير حاصر للسلوك: فهو عبارة عن مؤشر للموقف أو وظيفة أو دالة له؛ فهو ناجم عن النتائج السابقة التي خبرها هذا اليافع في مواقف مشابهة. فإما أن الضحية قد قامت باستفزاز هذا اليافع أو إنه قد تعلم في الماضي الحصول على المديح والاعتراف من الأصدقاء بمثل تلك التصرفات. وهنا نلاحظ أن كلا المبدئين يختلفان في مقدار الأهمية التي يوليئانها للسلوك بوضوح. ففي المبدأ النظري السلوكي يعطى لمبدأ المحك أهمية مركزية، فيتم

التركيز على قياس السلوك بدقة، وهذا كاف بالنسبة لهم لتفسير السلوك. أما المبدأ القائم على نظرية السمات فيتطلب بالإضافة إلى ذلك تفسيراً للصدق، أي برهان العلاقة التي تربط بين السمة والسلوك المقاس.

وقد ارتبط مطلب بحث السلوك بقياسه بالمدرسة السلوكية، والتي قامت بدراسة السلوك الملحوظ والظروف الموقفية للسلوك والقابلة للملاحظة المباشرة (المثير والعاقبة)، وتم استبعاد كل ما لم يخضع للملاحظة المباشرة، أي كل ما لا يدرك بالحواس، مع السماح باستخدام الطرق التقنية المساعدة. أما عدا ذلك، كالعلاقات العقلية والمشاعر أو البناءات كسمات الشخصية، فلم يكن موضوعاً للبحث، كونها لم تكن قابلة للملاحظة المباشرة، بل واعتبرت بلا فائدة.

وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين حظيت النظرية السلوكية بوصفها ابنة السلوكية بانتشار واسع، إلى درجة أنه تم في عالم ١٩٧٨ تأسيس مجلة تهتم بشكل صريح بتشخيص السلوك سميت مجلة القياس السلوكي Behavioral Assessment، واقتصرت في البداية في قياس السلوك على الاستجابات الحركية القابلة للملاحظة المباشرة.

ومع ظهور المبادئ الاستعرافية في العلاج السلوكي سرعان ما اتسع موضوع القياس ليشمل الأفكار والمشاعر. فحيث احتلت في البداية المثيرات الفيزيائية الموقفية المحددة بدقة مركز الاهتمام فقد امتد الاهتمام لاحقاً ليشمل الظروف الأقل دقة للسلوك كالتأثيرات الأسرية أو المدرسية أو ظروف العمل، الأمر الذي قاد إلى ضرورة توسيع أدوات القياس فشملت أدوات تقييم ذاتي وتقييم الآخر، وتراجع في الوقت نفسه الاهتمام بطرق الملاحظة؛ فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ظهر كل سنة حوالي خمسين بحث، وتراجع هذا الرقم إلى الصفر في عام ١٩٩٧، وتزايد في الوقت نفسه عدد المنشورات التي تقوم على التقارير الذاتية كطريقة في التقييم، وتم توقيف مجلة القياس السلوكي في عام ١٩٩٢.

وبالتطبع لا يجوز اختزال المبدأ السلوكي النظري إلى تفضيل لطرق معينة، فهو اليوم يستخدم الملاحظة الذاتية ومقاييس التقدير والاستبيانات حول مظاهر

الفصل الثاني

التشخيص السيکومتري

محددة من السلوك والمذكرات اليومية (دفتر اليوميات) والبروتوكولات والمقابلات السلوكية وغيرها بعد أن كانت ملاحظة السلوك هي الطريق الملكي في هذا المبدأ في الماضي، كما أن منظرو السمات لا يستنكرون استخدام الملاحظة كطريقة.

ومن الأمثلة التقليدية على الأدوات التي تقوم كلية على التقاليد السلوكية والتي مازالت تستخدم حتى اليوم في الميدان التشخيصي قائمة مسح المخاوف (Fear-Survey Schedule)، والتي تشمل اليوم على سمات على علاقة بعيدة جداً بالسلوك من نحو الأعراض الجسدية والنفسية والضغط المعاشية والاستعارات المستخدمة والاتجاه نحو المرض أو الرضا.

٣. ما هو التشخيص السيکومتري؟

التشخيص السيکومتري هو التشخيص باستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية. ويقوم هذا التشخيص على فرضية مفادها أن السمات النفسية قابلة للقياس، ومن ثم فهو يهدف إلى تحديد درجة وضوح السمات الفردية حيث تحتل السمات القابلة للتكميم، أي السمات القابلة للعرض من خلال قيم القياس، مركز الصدارة، فالتشخيص النفسي يهدف في العادة إلى قياس السمات الكامنة، أي السمات غير القابلة للملاحظة بشكل مباشر، كعمل الذاكرة والقدرة على التركيز والاستقرار النفسي على سبيل المثال، وكذلك الخصائص الاستعرافية كقناعات الضبط (مركز الضبط) وأنماط العزو والكفاءة الذاتية، التي يحاول من خلالها تفسير السلوك الفردي. ولا يمكن قياس درجة بروز مثل هذه السمات الكامنة إلا بشكل غير مباشر عن طريق مؤشرات السمات الواضحة أو الظاهرة. وتعد الاختبارات النفسية من أدوات القياس التي تستند إلى مثل هذه الطرق في القياس.

والتشخيصات المستنتجة في النهاية هي عبارة عن بناءات نظرية Theoretical Constructs وليست كيانات مادية ملموسة من ثم فإن القاعدة المهمة في التشخيص تقول: التشخيص يتم للأعراض أو للسلوك وليس للأشخاص، ومن ثم فإن الناس ليس لديهم اضطراب نفسي وإنما يحققون محكات الاضطراب النفسي.

٣. المفاهيم الأساسية في التشخيص السيكومتري

يعد التمكن من المفاهيم الأساسية في التشخيص السيكومتري من الشروط الأساسية في التعامل مع الأدوات السيكومترية كأدوات مهمة تستخدم في أغراض التقويم النفسي واتخاذ القرار في المجالات المختلفة، ولها إمكاناتها وحدودها.

٣,١ الاختبار

الاختبار Test (الاسم) هو أداة تقويم، أما الاختبار (الفعل) فهو عملية استخدام و تقييم وتفسير التشخيص النفسي. والاختبار Test هو أداة علمية روتينية لفحص أو تشخيص سمة أو أكثر من سمات الشخصية قابلة للتحديد إمبيريقياً بهدف الحصول على بيانات كمية قدر الإمكان حول الدرجة النسبية لدرجة بروز السمة الفردية. وتحتل العلمية مركز الصدارة، وهي تتطلب وجود تصور دقيق قدر الإمكان حول السمات المقاسة وبأن تتوجه مطالب الجودة النظرية للاختبار test theoretical Quality Pretension نحو إجراءات الاختبار Test procedure وقيم الاختبار Test values . يحاول الاختبار قياس السمات ذات الصلة، بأن يعرض الشخص لمواقف (بُود Items)، تستثير السلوك المهم تشخيصياً. إلا أن السلوك في المواقف الفردية لا يتحدد كلية بسمات الشخص والموقف، فاحتمالات أنماط السلوك المختلفة تختلف بالنسبة للأشخاص المختلفين. كما أن الفروق الملاحظة في سلوك الأشخاص تتحدد دائماً بالصدفة إلى حد ما، بحيث إنه غالباً لا يكون بالإمكان تصميم مواقف تتيح الوصول إلى استنتاجات موثوقة من ملاحظات أنماط السلوك المنفردة حول شخص ما. ويتم تصميم الاختبارات بناء على معيار أو محك أو مستوى، فإذا كان الهدف هو قياس الفروق بين الأفراد والمقارنة بينهم فإنها تقيس هذه الفروق عندئذ بناء على معيار وتسمى حينئذ الاختبارات المرجعة إلى معيار. أما إذا كان الهدف من تصميم الاختبار قياس الفروق داخل الفرد نفسه في المجالات المختلفة، فإن الاختبار هنا يعد أداة للمقارنة بين الفرد وذاته، ويكون ذلك عندئذ في ضوء محك criterion أو

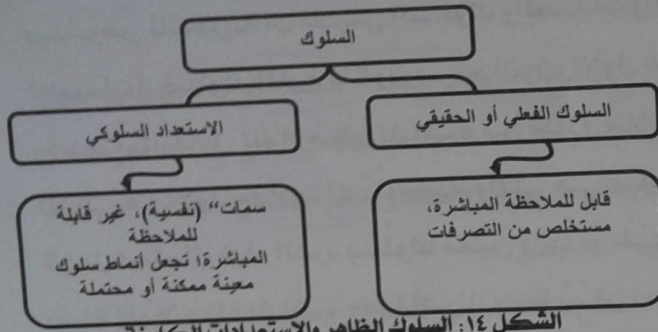
الفصل الثاني

التشخيص السيكومتري

مُسْتَوَى Standard ١٦. والمُسْتَوَى Standard يحدد دَرَجَةَ وضوح مِحَكِّ ما Criterion فهو يعطي ما هو الهدف الذي يرى المرء أنه قابل للتحقيق وما هو الهدف الذي يريد تحقيقه. وبما أنه لمفهوم المُسْتَوَى معان متعددة فقد اقترحت جمعية القياس النفسي

الأوروبي (European Association of Psychological Assessment, 2007) التي يُرمزُ لها

اختصاراً EAPA (Westhoff et al., 2003; Westhoff & Kluck, 2008) استبداله بالتعليمات أو الإرشادات. ويختلف كلاً



الشكل ١٤: السلوك الظاهر والاستعدادات الكامنة

يعد المعيار أساساً للحُكْم على أداء المُفحوصين و المقارنة بينهم في ضوء أدائهم الفعلي. والاختبار المعياري المرجع هو الاختبار الذي تفسر درجاته في ضوء معايير مُعيّنة أو محددة مسبقاً، (تحوّ المقارنة مع متوسط أداء الجماعة) حيث تتم هنا مُقارَنَة أداء الفرد بأداء المجموعة التي ينتمي إليها. وهنا يقوم واضع الاختبار بتحديد درجات مُعيّنة على أنها أقل الدرجات التي يمكن قبولها (وهي ما يسمى الدرجة الفاصلة للاختبار - Cut-off Score)، وهو يأخذ الصورة الكمية. ومن أنواع هذا النوع من الاختبارات: اختبارات التحصيل واختبارات المهارات الأساسية واختبارات الاختيار للجامعات وبطاريات الاستعداد واختبارات تمييز الاستعدادات واختبارات التصنيف المستخدمة في القوات المسلحة. أما المحك فهو مقياس خارجي مستقل للحُكْم على أداء الفرد. والحُكْم على أداء المُفحوص هنا لا يتم من خلال مُقارَنَة أدائه بغيره وإنما من خلال مدى تحقيقه لمجموعة من الكفايات. مثال: تعلّم مهنة مُعيّنة يحتاج إلى مجموعة من الكفايات المرتبطة بهذه المهنة، وهنا يقاس الأداء بمقدار ما يحققه الفرد من الكفايات المطلوبة في الميدان الفعلي أو العملي أو مقدار توفر عدد من الأعراض اللازمة للحُكْم على وجود اضطراب معين أم لا، كما هو الحال في منطّومات تصنيف وتَشخيص الاضطرابات النفسِيّة. والمحك قد يكون كميّاً أو كميّاً، في حين أن المُسْتَوَى Standard هو الحُكْم على الأداء في ضوء ما يجب أن يكون عليه الأداء وليس ما هو عليه بالفعل. (لاحظ الفرق: إن المعيار هو أساس للحُكْم على الأداء في ضوء الأداء الفعلي)، وهو يأخذ الصورة الكمية أو الكيفية. وكثيراً ما يتم الخلط بين ترجمة المعيار Norm والمحك Criteria والمُسْتَوَى Standard فتترجم كلها إلى معيار.

المهـومين في درجـة الإلزام، فالتعليمات أكثر

إلزاماً من الإرشادات (راجع الفصل السابع صفحة ٢٣١ وما بعد).

وتعد التجربة (موقف الفحص أو التشخيص) التصور الأساسي للتشخيص النفسي ويُفترض للتجربة أن تقيس السلوك والصفات والعلاقة بين السلوك والصفات (السمات)، فسلوك الفرد يتكون من جانبين: الأول هو السلوك الفعلي أو الحقيقي، وهو سلوك قابل للملاحظة المباشرة من خلال ملاحظتنا لتصرف الفرد. والجانب الثاني هو الاستعدادات السلوكية، والتي هي عبارة عن "السمات" (النفسية) التي تجعل احتمال قيام الفرد بسلوك معين وارداً أو غير وارد. وهي سمات كامنة، غير قابلة للملاحظة المباشرة كما أشرنا، وإنما يُمكن استنتاجها فقط.

ومن الصعب التنبؤ بوساطة التشخيص النفسي بالسلوكيات الملموسة، غير أنه يُمكننا في أفضل الأحوال استنتاج الاستعداد لذلك Disposition. ومن هنا نستنتج أنه في عملية التشخيص النفسي لابد من أخذ تأثيرات الموقف بعين الاعتبار.

إطار: ٨: مثال حول الاستعدادات السلوكية

يملك صفوان قدرات ممتازة في التفكير المنطقي والاستنتاجي ومن هنا فإنه من المحتمل جداً أن يظهر في المواقف المشككة أنماط سلوك تقود إلى حل المشككة. حصلت هيفاء على درجة عالية في مقياس للقلق، ومن ثم فمن المحتمل جداً أن تستجيب بقلق في المواقف الضاغطة كالامتحان على سبيل المثال.

والأدوات التشخيصية النفسية تقيس دائماً عينة من المعلومات أو السلوك فقط، ولا تقيس السلوك كله، ويُفترض من خلال هذه العينة أن نتمكن من التنبؤ بالسلوك المستقبلي. وتطلق على الطريقة التي يتم فيها الحصول على عينة من السلوك للمفحوص في مجال محدد بشكل معياري وتقييمها وتكوينها تسمية الإجراء procedure.